المدير التنفيذي لصندوق صعدة لـ «الثورة»:

حصر أكثر من ١٨ ألف منشأة خاصة وعامة.. وتكلفة الإعمار إلى الآن تجاوزت ٤ مليارات ريال

تمويلات الصندوق كلها حكومية.. ونسعى بالتعاون مع وزارة التخطيط إلى الحصول على دعم خارجي

□ تولي الحكومة محافظة صعدة اهتماما خاصا لتخفيف معاناة مواطنيها نتيجة الأحداث التي شهدتها المحافظة ويتجلى هذا الاهتمام بإنشاء صندوق يتولى عملية التأهيل والإعمار لما خلفته الاحداث من تدمير وخراب للبنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة على السواء. ويؤكد المدير التنفيذ لصندوق إعمار صعدة المهندس/محمد ثابت أنه تم حصر أكثر من ١٨ألف منشأة عامة وخاصة.

مشيرا الى انه تم توقيع عقود ٥٠٧٧ منزلا المنفذ منها ٢٧٤٢ومنزلا و٧٢٣منزلا تحت التنفيذ وإعادة إعمار ١٠١منشأة عامة كما تم إعادة ١٧٨مزرعة و١٢٢مزرعة لازالت تحت التنفيذ.

وأوضح ثابت أن الصندوق يعتمد منهجية علمية وشفافة في إعادة الإعمار تسمى طريقة البناء الذاتي وهو ما يميز الصندوق عن غيره.

لقاء/ عبدالله الخولاني

ثقة أبناء صعدة هو سر نجاحنا ..وهم شركاؤنا في الإعمار

■ بداية لو تعطينا نبذة عن الصندوق؟

-سعياً من الدولة في إزالة آثار وتداعيات ما خلفته أحداث محافظة صعدة من تدمير و أضرار بالغة في البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة على حد سواء ,دفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات الجادة والعملية لتهيئه الاوضاع لعودة الحياة الطبيعية لمحافظة صعدة ، من خلال إنشاء صندوق لإعادة إعمار المناطق المتضررة في محافظة صعدة، حيث حرصت الدولة على القيام بعملية حصر وتقييم الإضرار لإعادة إعمار كلما تضرر في تلك المناطق ,إضافة إلى تبني خطة تنموية بهدف النهوض المتكامل بالمحافظة في جميع المجالات.

ولقد حرص صندوق إعمار صعدة منذ انشائه وحتى الآن على تحقيق الأهداف التي انشأ من أجلها والمتمثلة في حصر وتقييم الأضرار التي لحقت بالمحافظة جراء أعمال التخريب بالتنسيق والتعاون مع السلطة المحلية والبحث عن مصادر تمويل مشاريع إعادة الإعمار وتلقي المساعدات والمنح والهبات من المصادر المحلية والإقليمية أو الدولية وكذا رفع كفاءة السلطة المحلية بالمحافظة في إدارة وتقديم الخدمات العامة وإعداد وتنفيذ خطط وبرامج إعادة تأهيل مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتضررة في المحافظة كمشاريع البنية التحتية ومشاريع الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها طبقاً لأهداف الصندوق.

نزاهة وشفافية

■ هل آلية عمل الصندوق تتشابه مع المؤسسات الحكومية القائمة؟

-عند انشاء الصندوق حددت له رؤية واضحة للمجالات التي يعمل بها وفقاً لاستراتيجية تتميز بالنزاهة والشفافية من خلال عدة مراحل تتمثل في عملية حصر وتقييم الأضرار في المنشآت العامة والخاصة حيث تم إعداد استمارات خاصة بحصر الأضرار في مجالات المنشآت الخاصة والمرافق العامة (المدارس -المنازل الخاصة- المزارع -المنشآت الاقتصادية)وبالنسبة لحصر وتقييم الأضرار تم مناقشة استمارات حصر الأضرار مع المجلس المحلي للمحافظة والمجالس المحلية للمديريات وتم تشكيل لجان من المهندسين بمختلف التخصصات) مدني - معماري زراعي - ميكانيكي (، حيث وصل عددهم إلى أكثر من ٥٠ مهندساً وفنياً كما قام الصندوق بإعداد وتنفيذ دورات تدريبية للجان الحصر تم فيها شرح الاستمارات وطريقة حصر وتسجيل الأضرار حيث تم توزيع لجان الحصر على المديريات المتضررة بالتنسيق مع المجالس المحلية ,وكبداية أي عمل واجهت بعض اللجان صعوبات واعتراضات ولكن تم التغلب عليها بفضل الاستمرار والجدية في العمل حيث تعززت الثقة وتوسعت أعمال الحصر لتشمل جميع المديريات المتضررة.

الأرقام تؤكد

■ ،ولكن يتحدث البعض انه لا يوجد اعمار في محافظة صعدة والعملية ضحك على الذقون ؟

-توضح الأرقام للأعمال المنجزة على أرض الواقع المعاش والتي لا تقبل التشكيك مدى الاهتمام البالغ والجدية الكاملة التي توليها الدولة والحكومة والسلطة المحلية لإعادة إعمار محافظة صعدة وتحقيق النهوض الشامل فيها من خلال استعراض المؤشرات والأنشطة التي نفذها وقام بها الصندوق خلال الفترة الوجيزة التي أعقبت إنشائه وهي بحجمها الكبير ومستواها الرفيع تعكس بصورة جلية وواضحة مقدار الدعم والرعاية والإسناد المقدم للمحافظة من الدولة بأجهزتها المختلفة على مختلف المستويات وهو الذي أثمر فحقق مجموعة من المنجزات الملحوظة خلال فترة زمنية قياسية حيث تم حصر أكثر من(١٨ ألف) منشأة عامة وخاصة منها(١٣٨١٩منزلا) و(٢٣٢٩)مزرعة و(٢٤٥منشأة اقتصادية) و(٨٥٧منشأة أخرى) و(٧٥٨ منشأة عامة) منها (١٨٨مدرسة) و(٢٦)مرفقا صحيا و(١١قسم شرطة) و(٤محاكم) و(٤مجمعات حكومية) و(٤٧٢مسجدا) و(٣مراكز إرشادية) و(٥٠منشأة أخرى) وبذلك استكمل الصندوق حصر الأضرار في الممتلكات الخاصة والعامة في مناطق المحافظة المتضررة بنسب كبيرة جدا ,وهذا الحصر اعتمد على منهجية واضحة وشفافة وآلية عمل دقيقة ومدروسة بالتنسيق والتعاون مع السلطة المحلية والمجالس المحلية بالمديريات ,حيث تم الانتهاء من تقييم الأضرار بناء على نتائج الحصر وتصنيفها بحسب حالات الضرر وذلك من خلال تشكيل لجان فنية تضم مهندسين متخصصين للقيام بأعمال التقييم وحساب الكميات لكل منشأة وإعداد أسعار البنود للأعمال المختلفة ,بالإضافة إلى مباشرة إعادة الإعمار للمنشآت العامة والخاصة.

> □ لو توفرت الأموال لأعدنا إعمار المحافظة بفترة قياسية

وبالنسبة للإنجاز للمنشآت الخاصة فقد تم توقيع عقود (٥٠٧٧منزلا) منها (٢٧٤٢منزلا تم إعادة إعمارها)و(٧٢٣منزلا تحت التنفيذ) وكذا توقيع (٣٠٠عقد للمزارع) تم تنفيذ(١٧٨مزرعة) و(١٢٢مزرعة تحت التنفيذ)وكذا إعادة الأعمار(١٠١منشأة عامة)ونؤكد أن التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات تجاوزت ٤مليارات ريال. ولو تحدثنا بشكل مفصل عن مستوى المديرية فمثلا في مديرية محضة تم حصر ٢٨٠منزلا المنفذ منها ٢٤٣منزلا و٢٩ منزلا تحت التنفيذ و٣٧منزلا محصورا في الطلح المنفذ منها ٢٩١منزلا و٣٣منزلا تحت التنفيذ وايضا تم حصر٣٠٣منازل في رازح المنفذ منها ١٩٠و٥٦منزلا تحت التنفيذ و٤٣منزلا تم حصرها في مديرية صعدة المنفذ منها٢٠٧منازل ١٦٩منزلا تحت التنفيذ و٣٥منزلا تم حصرها في آل عقاب المنفذ منها ١٩٥منزلا و٧١منزلا تحت التنفيذ بالإضافة إلى حصر٨٥منزلا في بني معاذ المنفذ منها ٥٨منزلا و٨٠ منزلا تحت التنفيذ و٣٦منزلا تم حصرها في مديرية الأبقور تم تنفيذ ٢٦٥منزلا و٦٤ منزلا تحت التنفيذ كما تم حصر ٣٨١منزلا في آل حميدان تم تنفيذ٣٣٥منزلا و٣٤ منزلا تحت التنفيذ و٣٤٠منزلا تم حصرها في آل الصيفي منها ٢٣٧منزلا منفذة و٤٦منزلا تحت التنفيذ وكذا ٦٤ منزلا تم حصرها في مديرية قطابر تم تنفيذ٤٦ منزلا و١٣ منزلا تحت التنفيذ وغيرها من المديريات ونفس الأمر ينطبق على المزارع ,وهذه الأرقام تؤكد ما نقوله.

البناء الذاتي

■ ،، عملية الحصر والإعمار كيف تم التعامل معها خاصة وكما قلت انتم تحرصون على الشفافية؟

-أعتمد صندوق إعمار صعدة لتحقيق الأهداف التي انشئ من اجلها منهجية علمية واستراتيجية حديثة تعتمد على الشفافية حيث تتضمن خطة عمل إعادة إعمار المنشآت الخاصة عدة مراحل منها لجان التقييم المكتبي والمراجعة وفيها يتم تشكيل فريق من المهندسين المتخصصين لمراجعة استمارات حصر الأضرار وتفريغ كميات الأعمال اللازمة لإعادة الإعمار لمختلف المنشآت وإعداد قائمة مرجعية بأسعار جميع البنود وإقرارها من قبل مجلس الإدارة وكذا تصميم وتنفيذ نظام معلومات يتم فيه إدخال بيانات المنشآت والأضرار وكمياتها وأسعارها وتجهيز عقود التنفيذ ومتابعة التنفيذ وبعد استكمال عملية حصر وتقييم الأضرار وقبل المباشرة في عملية إعادة الإعمار تبنى الصندوق تشكيل آلية واضحة لعملية الإشراف على التنفيذ حيث تم توزيع المناطق المتضررة إلى مواقع عمل تشمل كل منها) ٢٥٠ - ٣٠٠ منشأة(يسمى كل موقع وحدة إشرافية تتكون كل منها من مهندس استشاري ذ خبرة كافية لا تقل عن خمس سنوات ومهندس مساعد له لا تقل خبرته عن سنتين، لننتقل بعد ذلك إلى التنفيذ على الأرض حيث تم إعداد آلية التنفيذ للمنشآت الخاصة بطريقة البناء الذاتي وهي آلية يتميز بها الصندوق عن غيره وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الصندوق وتستخدم هذه الطريقة في إعادة إعمار وترميم المنازل والمنشآت الخاصة المتضررة والتي تتمثل في:

التحضير والإعداد فبعد حصر الأضرار ورفع الكميات بدقة من قبل الاستشاري المكلف من الصندوق ، يقوم المختصون لدى الصندوق بمراجعة الكميات وحساب التكلفة التقديرية للإصلاح أو إعادة البناء ,بالأسعار المعتمدة وحسب نوع البناء وعمر المنزل وحالته وبعدها يتم الاتفاق على التنفيذ والاشراف الاتفاق مع مالك المنزل أو من يمثله للقيام بأعمال إعادة الاعمار في منزله حسب الكميات المحددة في استمارة تحديد الأضرار على أن يتم التنفيذ تحت إشراف وتوجيه المهندس المعين من قبل الصندوق ، ويتم توقيع عقد الاتفاق من قبل مالك المنزل وممثل الصندوق وممثل المجلس المحلي ، ويعتمد من قبل مدير المديرية رئيس المجلس المحلي والمدير التنفيذي. ويشمل العقد على مواصفات الأعمال وكمياتها والجدول الزمني للتنفيذ ومقدار المبلغ الذي سيدفع من الصندوق وطريقة الدفع ومواعيده,

> □ اعتماد طريقة البناء الذاتي ميزت الصندوق عن غيره

وبالنسبة للمزارع الخاصة يتم الحصر للأضرار في الأعمال المدنية والميكانيكية وشبكات الري حيث يعمل الصندوق على تبني توريد وتركيب شبكات ري حديثة وخطوط نقل المياه لمزارع الفواكه والخضروات المتضررة .

استمارات خاصة

■ ،، ماذا عن المنشآت العامة ؟

-بالنسبة للمنشآت العامة والتي تشمل المدارس والمنشآت الصحية والمحاكم والمجمعات الحكومية والمساجد وغيرها ، فقد صممت لها استمارات خاصة لحصر أضرارها وأخرى لحساب كمياتها ، ومن ثم يتم تجهيز وثائقها وعمل مناقصات محلية محدودة بين المقاولين العاملين في المناطق المتضررة ومباشرة إعادة الإعمار والتأهيل للمنشآت ذات الأضرار البسيطة والمتوسطة ,حتى يتم إدخالها إلى حيز الخدمة في أقل مدة زمنية ممكنة .

أما بالنسبة للمنشآت المهدمة كلياً وأعمال الإضافات والتوسعة فيتم تجهيز وثائقها بعد الانتهاء من حصر أضرارها وبالتالي يتم تنفيذها عن طريق المناقصات العامة.

وتنقسم مجالات عمل الصندوق في المنشآت العامة الى قسمين الأول حصر الأضرار في المنشآت المتضررة وإعادة إعمارها أو ترميمها والقسم الثاني دراسة الاحتياجات وتنفيذ مشاريع تنموية لتغطية الاحتياج في المشاريع الخدمية (مدارس- وحدات صحية - خزانات حصاد مياه..... إلخ(ومن خلال مراجعة استمارات الحصر الميداني للمنشئات العامة المتضررة يتم تقسيمها إلى مجموعات منشآت مهدمة كلياً أو جزئياً، و منشآت ذات أضرر بسيطة بحاجة إلى ترميم .

تشابه الأحداث

■ ،لكن هناك اتهامات بان الصندوق خرج عن اهدافه ليتولى أعمار مناطق اخرى غير صعدة؟

-هذا الكلام غير صحيح وإنما تشابه الأحداث هي التي فرضت على الحكومة إعادة إعمار بعض المناطق في محافظات الجوف وصنعاء وعمران وهي اعمال بسيطة مقارنة بما يقوم الصندوق بتنفيذه في محافظة صعدة.

مصادر تمويل

■ ،هل هناك مصادر تمويل خارجية حصل عليها الصندوق؟

-أولت الإدارة التنفيذية للصندوق عملية الحصول على تمويلات خارجية لعملية إعادة الاعمار أهمية كبيرة كون مصادر التمويل الحكومي محدودة مقارنة بحجم الاحتياجات والتمويلات المطلوبة وهو ما دفع مجلس الإدارة تكليف وزارة التخطيط والتعاون الدولي للتواصل مع الجهات المانحة مثل البنك الدولي والبنك الاسلامي والامم المتحدة وبالفعل تم التواصل ونتج عن ذلك تشكيل لجنة المبادرة لصعدة (JIS)من ممثلين للبنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق إعمار صعدة وتم تحديد ثلاث مناطق لتقييم الاحتياجات هي)مدينة صعدة القديمة - ولد مسعود مديرية سحار- الملاحيظ مديرية الظاهر (وعلى ضوء ذلك تم تشكيل فريق لكل منطقة لتقييم الاحتياجات ورفع تقرير بأهم المتطلبات للدعم المبكر بتكلفة اجمالية أولية بلغت ٢٨ مليون دولار ونوقش التقرير في اجتماع برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط آنذاك بحضور ممثلي البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق إعمار صعدة والمختصين بوزارة التخطيط.

ونظراً لعدم استقرار الأوضاع في محافظة صعدة لم تستكمل إجراءات التمويل وسيعمل الصندوق بالتعاون مع وزارة التخطيط خلال الفترة القادمة على متابعة تنفيذ الخطة والحصول على التمويلات من قبل الجهات المانحة، وتجدر الإشارة إلى أن مصادر تمويل الصندوق مقتصره على المصدر الحكومي.

□ قبل الاعمار

□ بعد الاعمار

البنك المركزي: سعر صرف الريال شهد تحسنا ملحوظا أمام الدولار

■ ،،خاص/الثورة

قال البنك المركزي اليمني أن سعر صرف الريال أمام الدولار شهد تحسناً ملحوظا خلال شهر مارس ٢٠١٢م حيث بلغ متوسط سعر الصرف نحو ٢١٣,٨٠ ريالاً للدولار .

ولفت إلى أن التحسن في سعر الصرف في السوق جاء نتيجة التحسن في الأوضاع السياسية القائمة في البلاد ، مشيراً إلى أن متوسط سعر الصرف بلغ حوالي ٢١٥دولار مقارنة مع ٢٢١ ريالاً للدولار في فبراير الماضي.

يشار إلى أن سعر الصرف شهد خلال شهر يوليو انعكاسات الأزمة السياسية القائمة في البلاد حيث بلغ متوسط سعر الصرف ٢٣٩,١١ ريال للدولار .

ويشهد سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية وخصوصا الدولار تذبذباً طفيفاً خلال الأشهر الماضية ، غير أن سعره ما يزال يشهد استقراراً نسبياً مقارنة بعمق الأزمة السياسية والاقتصادية التي تشهدها اليمن .

البنوك التجارية تستحوذ على ٨٢٪ من القيمة الاسمية لأذون الخزانة

■ ،،خاص/الثورة

كشفت دراسة أن البنوك التجارية تستحوذ على ما نسبته (٨٢,٥٪) من رصيد القيمة الاسمية لأذون الخزانة العامة، وهذا يعني أن الجهاز المصرفي هو المستفيد الرئيسي من العوائد المرتفعة لأذون الخزانة مقارنة بمستويات أسعار الفائدة على السلفيات في معظم دول العالم هذا من ناحية.

وبينت الدراسة أن الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية أظهرت انخفاض حجم القروض المطلوبة من قطاع الأعمال المحلي بسبب الركود الاقتصادي من ناحية ثانية، وانخفاض حجم قروض البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص مقارنة بحجم ودائعه، حيث لا يتجاوز نسبة القروض إلى الودائع نهاية ٢٠١١م (٢٩٪) من ناحية ثالثة.

٢٣٣٢ مليار ريال حجم العرض النقدي

■ ،،خاص / الثورة

سجل العرض النقدي انخفاضاً طفيفاً في مارس ٢٠١٢م يقدر بمليار و١٠٠ مليون ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن العرض النقدي انخفض إلى ٢٣٣٢ مليار ريال وذلك من ٢٣٣٣ مليار ريال في شهر فبراير ٢٠١٢م والذي ارتفع العرض النقدي خلاله ب ٨١ مليار ريال .

ويرجع التغير في العرض النقدي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه ومنها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، صافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي .

وكان العرض النقدي خلال شهر مارس ٢٠١١م قد انخفض إلى تريليونين و١٥٣ مليار ريال وبتراجع يقدر ب ٥٧ مليار ريال .

وسجل العرض النقدي انخفاضا بنسبة ٢,٢٪ في شهر فبراير ٢٠١١ م مقابل انخفاض قدره ٠,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١١ م .

وبين تقرير التطورات المصرفية الصادر عن البنك المركزي أن العرض النقدي انخفض بنحو ٥٠,٨ مليار ريال خلال فبراير ٢٠١١ م ، حيث تراجع إلى ٢٢١٠,٥ مليار ريال وذلك من ٢٢٦١,٣ مليار ريال في يناير ٢٠١١ م .

دعا إلى الابتعاد عن الشخصنة وتصفية الحسابات

الموشكي: قانون ضريبة المبيعات نافذ ورفض بعض التجار يرجع لكونه يكشف حجم معاملاتهم التجارية

■ ،، خاص/ الثورة

قال مدير عام الوحدة التنفيذية على كبار المكلفين عبدالله الموشكي أن النسبة الـ "٥٪" التي يفرضها قانون ضريبة المبيعات هي اقل نسبه مطبقة على مستوى العالم، مشيرا أن اغلبية دول العالم تنفذه حوالي (١٥٠) دولة ... مضيفا أن كل الدول العربية تقريبا تطبقه بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي التي اتخذت قراراً بتطبيقه واعتماد نسبة "٥٪" مع إعطاء حرية ابتداء تنفيذه بما يراعي خصوصية كل دولة على حدة ..... مصرحا أن سبب تطرف بعض التجار في رفض قانون ضريبة المبيعات ليس نسبة الـ"٥٪" التي يفرضها القانون وليس أيضا في كونها قد تضيف أعباء على المواطن الفرد بل أن السبب الحقيقي يكمن في كونها تكشف وبشفافية حقيقة وحجم معاملاتهم التجارية بالإضافة إلى تحقيقها لمبدأ العدالة الضريبية ,مستشهدا بأنهم عرضوا نسبة " ٢٥٪" بآلية مختلفة عن آلية قانون ضريبة المبيعات ,وقال: إنهم عرضوا على الدولة نسبه الـ"٢٠٪ " بل والـ"٣٠٪ " كضريبة تطبق في الجمارك.... مؤكدا أن السبب الحقيقي لرفض القانون من قبل البعض-هو أن القانون بآليته التنفيذية وبمصفوفة خطواته القائمة على فلسفه "البيع بالفاتورة" و بأسلوب "الخصم والاسترداد" الذي يلزم المكلف بفاتورة و بإقرار ضريبي وسجلات وحسابات منتظمة سيخلق شفافية حتى في تطبيق ضريبة الدخل وهنا مربط الفرس.

وقال الموشكي في تصريح صحفي مخاطبا من تقدم بشكوى لمجلس الوزراء: أن مجلس الوزراء هو من اتخذ قرار تنفيذ القانون وقد اعتمد على ضريبة المبيعات كمورد من أهم موارد الموازنة العامة للدولة وان مصلحة الضرائب هي جهة تنفيذ ناصحا من يريد إلغاء أو تغيير القانون سلوك احد مسارين إما مسار التقاضي في المحكمة الدستورية العليا "الطعن في دستورية القانون" وهو خيار قد استنفذ وقد صدر حكم بدستورية القانون ونفاذه ,أو تعديل القانون برلمانيا بطرحه على مجلس النواب عبر الآليات المحددة والمتبعة كمسار ثان ... مؤكدا أنه لا داعي لسلوك مسارات خارج القانون وضرورة الابتعاد عن الشخصنة وتصفية الحسابات فالوضع قد اختلف.

كما فند مقولة أن القانون "سيثقل كاهل المواطن كونه سيرفع أسعار السلع" بالقول أن القانون لم يأت بجديد بل حل محل قانون سابق هو قانون الإنتاج والاستهلاك والذي كانت الضريبة فيه تصل إلى ٢٥٪ ...مضيفا أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية "قمح - أرز- أدوية - ماء- خدمات نقل وغيرها " رغم أنها سلع معفية الضريبة كحقيقة تدحض هذا الكلام ...مدللا على كلامه بأن هناك سلعاً أساسية ارتفعت أسعارها أضعاف مضاعفة رغم أنها معفية من قانون ضريبة المبيعات بل وحتى من الضريبة الجمركية.

مختماً تصريحه بالقول أن البلد اليوم في أمس الحاجة إلى تعاضد كل أبنائه ولنمد الكف بالكف من اجل الخروج مما نحن فيه .... مؤكدا أن سداد الضريبة يعتبر واجباً وطنياً تزداد أهميته اليوم في ظل الظروف الدقيقة والحساسة التي يمر بها اليمن مؤسسات واليمن إنساناً.

محافظ حضرموت يفتتح مشروع المرسى العائم بالكلا

■ ،،المكلا/سبأ

افتتح محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس مشروع تمديد نظام المرسى العائم والخط البحري الجديد التابع لشركة النفط اليمنية البالغة تكلفته ٣١٤ مليون ريال.

ويسهم المشروع الذي يتكون من خطي أنابيب بحرية بطول (١٩٢) متراً سطحياً و(٦٢٦) بحرياً إلى تخفيف الضغط من الاختناقات التي يعاني منها ميناء المكلا وضمان استمرار تموين محافظة حضرموت بالمشتقات النفطية، إضافة إلى مواجهة التوسع في السعة التخزينية المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥م.

في ورشة عمل خاصة لمناقشة استراتيجية التوعية البيئية: شديوه: التوعية البيئية هي الأساس من أجل تخطيط سليم في إدارة المحميات الطبيعية

■ ،،الثورة/ خليل المعلمي

أكد المهندس محمود شديوه رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة أن التوعية البيئية تعتبر هي الأساس القوي للعمل من أجل تخطيط سليم في الإدارة البيئية للمحميات الطبيعية.. مشيراً إلى ضرورة أن تحمل التوعية البيئية رسائل واضحة وقوية وبسيطة تصل للجميع، ليس فقط للمجتمعات المحلية في المحميات ولكن للمجتمع بشكل عام.

وقال في ورشة العمل الخاصة بمناقشة استراتيجية التوعية البيئية في المحميات الطبيعية والتي نظمتها الهيئة العامة لحماية البيئة أمس، نعول كثيراً على مخرجات هذه الورشة في إثراء الاستراتيجية بالآراء والمقترحات، والمساهمة في تطور أساليب التوعية البيئية وتقدم أيضاً صورة واضحة للحالة التي توقفت عندها التوعية البيئية بسبب ظروف العام الماضي..

وأشار شديوه إلى أن البيئة تتأثر بالكثير من تدخلات الإنسان الجائرة والتي أدت إلى الإضرار بمكوناتها المختلفة.. مؤكداً أن حماية البيئة هي مسؤولية مشتركة وليست مسؤولية فرد أو هيئة أو مؤسسة بعينها.

من جهتها أوضحت جميلة الرديني أن الاستراتيجية تهدف إلى إيجاد الوسائل للتغلب على المشاكل التي تعاني منها هذه المحميات وتعمل على تعزيز الوعي البيئي في أوساط مجتمعات المحميات وغرس القيم الصديقة للبيئة لديهم وكذلك إيجاد شراكة بين الجهات ذات العلاقة والمجتمع في المحميات الطبيعية، كما تهدف أيضاً إلى تنمية روح المبادرة لدى أفراد المجتمع في المحميات.. مشيرة إلى أن الاستراتيجية تتمثل في مجموعة من الإجراءات العملية التي تسعى إلى تطوير القدرات البيئية في مجال التوعية البيئية للمحافظة على الموارد الطبيعية في هذه المحميات.

كما استعرضت آفراح أبو غانم أبرز المشاكل التي تواجه هذه المحميات مثل الرعي الجائر والتحطيب الجائر وكذلك الصيد الجائر وأنتشار المخلفات الصلبة والسائلة وغيرها من المشاكل التي تهدد التنوع الحيوي في المحميات.. مؤكدة على ضرورة التعمق في هذه المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية في المحميات الطبيعية.

هذا وقد خرجت الورشة بالعديد من التوصيات التي تؤكد ضرورة وصول الرسائل التوعوية إلى جميع أفراد المجتمع بكل الطرق والسبل وذلك لرفع درجة الوعي البيئي بين مجتمعات المحليات وإيجاد البدائل الضرورية لمعالجة مشاكل ومعوقات هذه المجتمعات.